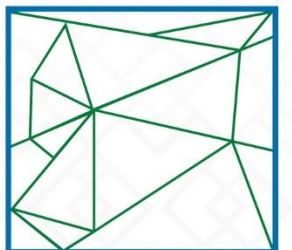


وادي بردى:
ترسيخ منع عودة السكان ومصادرة
ممتلكاتهم باستخدام آليات وقوانين مختلفة



وادي بردى:

ترسيخ منع عودة السكان ومصادرة ممتلكاتهم باستخدام آليات وقوانين مختلفة

كيف ساهم المرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2018 في عرقلة وصول السكان إلى ممتلكاتهم وشرعنة تدميرها بدون تعويض فعلي عادل

1. ملخص تنفيذي:

بعد خمسة أعوام على انتهاء العمليات العسكرية التي أجبرت الآلاف من السكان على ترك منازلهم في مناطق عين الفيحة و بسيمة و عين الخضراء في منطقة وادي بردى بريف العاصمة دمشق، لا تزال الحكومة السورية تماطل في عمليات عودة باقي السكان، وتمنع جزءاً آخرأً من العودة بعد أن قامت بالاستيلاء على منازلهم وفق قوانين ومراسيم صدرت في العام 2018.

في عام 2017، دفعت العملية العسكرية التي قادتها القوات النظامية السورية للسيطرة على منطقة وادي بردى الاستراتيجية، بتوقيع اتفاق تسوية (اتفاق استسلام)، أخرج المقاتلين الراضين للتسوية إلى الشمال السوري (مع عائلاتهم)، لكنّه أيضاً مهد الطريق لاستملاك ومصادر ممتلكات السكان المحليين، وخاصة تلك الواقعة في منطقة عين الفيحة و بسيمة.

كانت مناطق بسيمة و عين الخضراء و عين الفيحة، قد شهدت عمليات سلب ونهب واسعة، قامت بها القوات السورية والمجموعات العسكرية المرافقة لها مثل "الدفاع الوطني" و"قوات درع القلمون" عقب الاستيلاء على المنطقة في العام 2017، ولم تفتح الحكومة أي تحقيق شفاف وعلني عن تلك الحوادث، ولا بمحاولة إعادة الممتلكات لأصحابها. بل قامت بتدمير وتفجير منازل وممتلكات السكان بحجة توسيع حرم نبع الفيحة (المباشر وغير المباشر). رغم أنّ بعض المنازل التي تمّ تفجيرها لم تكن موجودة تماماً ضمن نطاق الحرم (سواء المباشر منه أو غير المباشر).

جاء القانون رقم 1 في عام 2018، ليحسم الجدل بخصوص نية الحكومة الاستيلاء على ممتلكات السكان، وخاصة في منطقة عين الفيحة، حيث نصّ القانون على استملاك عقارات وأجزاء العقارات ضمن منطقة "الحرم المباشر" لنبع الفيحة، ومنع القيام بأي عمل فيه سواء كان زراعياً أو صناعياً أو تجارياً أو سياحياً أو عمرانياً.

لعبت الموافقة الأمنية، دوراً سلبياً آخرأً في منع جزء غير قليل من السكان إلى العودة لمنازلهم، وقامت بابتزاز السكان والطلب منهم الهتاف للسلطات السورية مقابل الوصول لممتلكاتهم.

رغم أنّ القانون رقم 1 لعام 2018، والصادر بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير، مرسوم تشريعي من رئاسة الجمهورية، نصّ على تعويض معادل للقيمة الحقيقية للملكية، بالإضافة لوعود ببناء "مساكن بديلة"، عن الملكيات المصادرة، إلاّ أنّه لم يشرح آلية التعويض وكيفية منحها.

لاحقاً وفي العام 2020، بدأت السلطات السورية بطرح فكرة السكان البديل، في منطقة وادي بسيمة، وهي منطقة زراعية جبلية تبعد عن منطقة عين الفيحة حوالي 3 كم، من أجل إسكان المتضررين من فكرة توسعة حرم النبع المباشر، لكن معظم الأهالي رفضوا فكرة "السكن البديل" (1) كونها تقع في مناطق بعيدة. و(2) غير مخدمّة. والأهم (3) بحسب الأهالي، هم رغبتهم بعدم التنازل عن مكان سكناهم الأصلية. فلم تتم استشارتهم حول ذلك بتاتاً. أيضاً، عدّل القانون رقم 1 لعام 2018، المخططات التنظيمية السابقة لمناطق عين الفيحة ودير مقرن وألغى المناطق السكنية ضمن المنطقة التي أسماها "الحرم المباشر" وهو ما يعني فعلياً جرف وتدمير جميع المنازل الواقعة ضمن تلك المساحة.

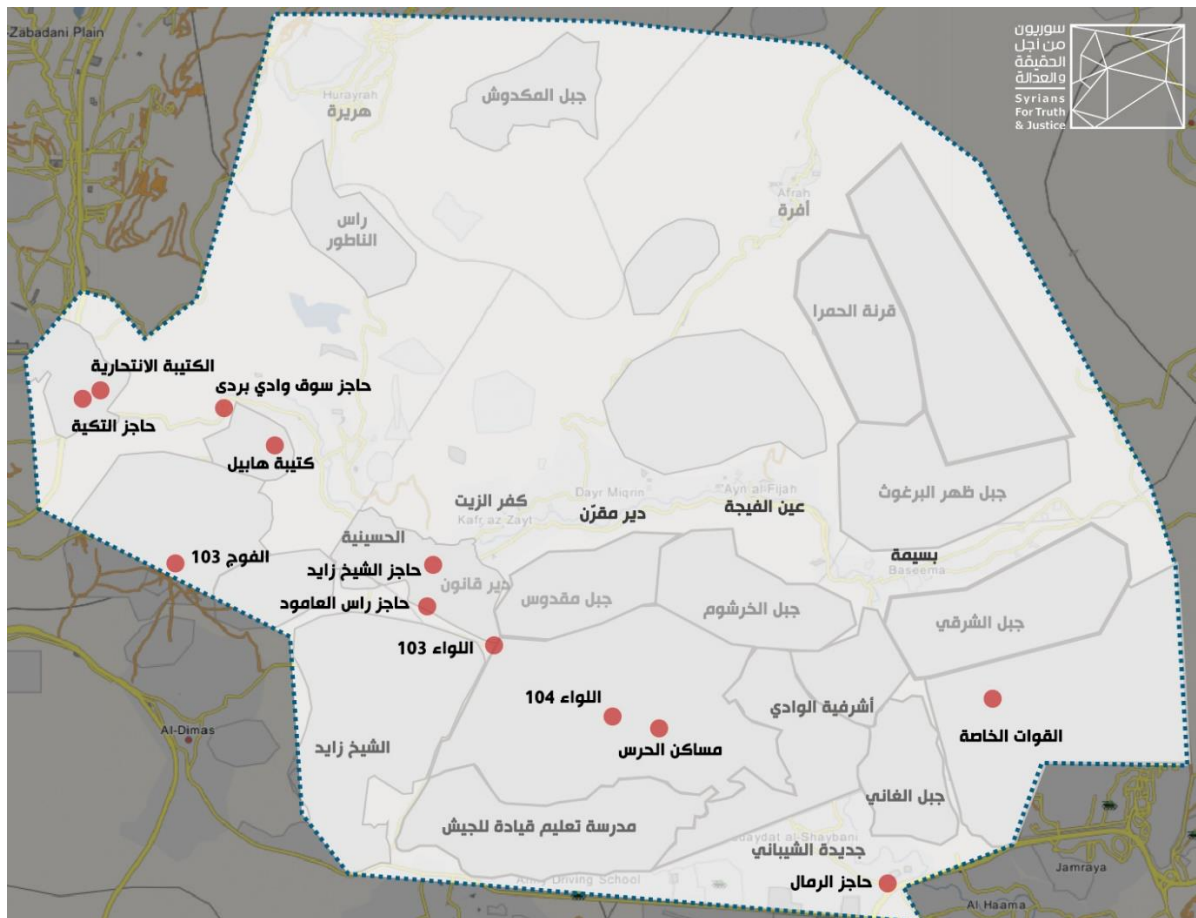
2. خلفية وتسلسل أحداث وادي بردى:

تتبع منطقة "وادي بردى" إدارياً لريف محافظة دمشق، وتقع في شمال غرب العاصمة السورية دمشق وتبعد عنها حوالي 20 كم، على مقربة من الحدود السورية اللبنانية.

تتألف المنطقة من ثلاثة عشر قرية، وقعت منها عشرة قرى تحت سيطرة فصائل من المعارضة السورية المسلحة منذ عام 2012، وهي: **بسيمة** و **عين الفيحة** و **دير مقرن** و **كفر الزيت** و **دير قانون** و **الحسينية** و **كفر العواميد** و **قرية برهليا** و **سوق وادي بردى** و **إفره**. بينما بقيت ثلاثة قرى أخرى تحت سيطرة قوات الحكومة السورية وهي: **جديدة وادي بردى** و **أشرفية وادي بردى** (التي خضعت لسيطرة الحكومة السورية خلال شهر أيار/مايو 2014)، و **هريرة** (التي خضعت لسيطرة الحكومة السورية خلال شهر حزيران/يونيو 2016).

تتبع الأهمية الاستراتيجية للوادي، من كونه يحتوي على "نبع الفيحة"، وهو المصدر الذي يروي العاصمة دمشق وضواحيها بمياه الشرب العذبة، ويعتبر المورد الرئيسي لمياه العاصمة السورية دمشق والمناطق المحيطة بها، حيث قدرت **الأمم المتحدة** عدد المستفيدين بحوالي 5.5 مليون نسمة.

يحيط بالمنطقة عدّة قطع عسكرية تتبع للجيش النظامي السوري، مثل الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والفوج 146 (قوات خاصة) ومساكن الدیماس العسكرية ومساكن الحرس الجمهوري في جديدة الشيباني.



صورة رقم (1) - خارطة تُظهر قرى وادي بردى والقطعات العسكرية المحيطة بها.

منذ سيطرة فصائل المعارضة السورية المسلحة على الوادي عام 2012، سيطرت عدّة مجموعات مسلّحة بارزة على المنطقة، منها كتائب "حركة أحرار الشام الإسلامية" وتنظيم جبهة النصرة (تنظيم القاعدة في بلاد الشام) وفصائل الجيش السوري الحر، كانوا عبارة من مجموعات من المقاتلين المحليين. علماً أنّ المنطقة شهدت وجود للتنظيم الذي يطلق على نفسه تسمية "الدولة الإسلامية" والمعروف باسم تنظيم "داعش"، في العام 2014، قبل أن يتم القضاء عليه من قبل الفصائل المحليّة في العام 2016.

لم تهدأ العمليات العسكرية في المنطقة بشكل كامل، رغم وجود فترات هدوء نسبية، ففي شهر آب/أغسطس 2015، تمّ توقيع [اتفاق هدنة](#)، بعد محاولة قوات الحكومة السورية للسيطرة على الوادي، وأدى فشل العملية إلى توقيع ذلك الاتفاق، حيث استمرت هذه الهدنة حتى منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر 2016، وبحسب الباحث العامل مع "سوريون" حول هذا التقرير (وهو من أهالي المنطقة) فقد كان من أبرز بنود الهدنة هو السماح بتزويد العاصمة دمشق بمياه عين الفيحة مقابل السماح للغذاء بالدخول إلى الوادي إضافة إلى "أمان الوادي" وإطلاق سراح 15 امرأة من أهالي الوادي كنّ معتقلات لدى قوات الحكومة السورية.

من الأهمية بمكان أيضاً، الإشارة إلى فصائل معارضة (أسمت نفسها باسم: [مجلس مجاهدي وادي بردى](#)/مجلس شوري وادي بردى) قامت بقطع مياه نبع الفيحة في العام 2015، وذلك رداً على الحملة العسكرية التي قامت بها القوات السورية مدعومة بميليشيات حزب الله اللبناني في مدينة [الزبداني](#)، وهو ما دفع مجموعة من أهالي الوادي ومقاتلين محليين بالتوجه إلى عين الفيحة من أجل الضغط على الفصائل المتواجدة في النبع لتحييد المحطة المائية عن الصراعات العسكرية وإخراج المقاتلين الذين قاموا بقطع مياه النبع.

مثل العديد من المناطق السورية التي خضعت لسيطرة فصائل معارضة و/أو إسلامية مناهضة للحكومة السورية، خضعت منطقة وادي بردى لحصار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013، واستمرت كمنطقة محاصرة بشكل جزئي وأحياناً كلي، حتى بداية عام 2017. وقد ساعد وجود "نبع الفيحة" في المنطقة الفصائل المسيطرة على المنطقة لاستخدامها كورقة تمنع السلطات السورية من فرض حصار كامل ومميت على المنطقة.

■ الحملة العسكرية الأشرس على الوادي و"اتفاق التسوية/التهجير":

بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2016، بدأت عمليات القصف المكثف على قرى وادي بردى، بواسطة البراميل المتفجرة ومشاركة الطيران الحربي (سلاح الجو السوري/ميخ) وأيضاً بواسطة صواريخ أرض-أرض وصواريخ فيل التي انطلقت من الوحدات العسكرية التابعة للحرس الجمهوري والتي تمركزت في الجبال المحيطة بالوادي والتي تطل عليه بشكل مباشر.

تزامن ذلك مع نشر الحكومة السورية أخباراً مفادها أنّ الفصائل المسيطرة على "عين الفيحة" قامت بتلويث مياه النبع "بمادة المازوت ومواد عضوية منحلّة"، وهو ما أدى بحسب السلطات السورية إلى "إلحاق الضرر بخط الأنابيب الرئيسي للمياه". تبين لاحقاً، أنّ الخبر كان مجرد إشاعة، وذريعة لشنّ هجوم عسكري شامل للسيطرة على المنطقة التي بقيت سنوات عديدة خارج سيطرة الحكومة المركزية في دمشق.

تزامن انتشار إشاعات تلويث مياه النبع، مع وجود وفد من أهالي بردى بدمشق برئاسة اللواء المتقاعد السابق في الجيش السوري "أحمد الغضبان"، لاستمرار الهدنة التي تمّ توقيعها في الوادي عام 2015، وتحييد المنطقة من العمليات العسكرية التي أوشكت على الانتهاء في مناطق ريف دمشق مثل مناطق قدسيا والهامة والتل.

سبق العمليات العسكرية البرية تلك، عمليات قصف شديدة بالبراميل المتفجرة لقرى الوادي بيومين، تم استهداف الأهالي بالقنصات وإطلاق النار بواسطة الرشاشات الثقيلة بشكل عشوائي وأحياناً كان يتم استهداف المدنيين بشكل متعمد.

كانت قرية بسيمة إحدى القرى التي شملتها عمليات القصف الأولى بواسطة [البراميل المتفجرة](#)، بعد أن أغار الطيران الحربي خمس مرات على القرية بحسب نشطاء من داخل المنطقة، وذلك مع استمرار عمليات القنص والاستهدافات بالرشاشات الثقيلة لمناطق أخرى مثل منشأة نبع عين الفيحة وقرية كفير الزيت وغيرها.

وكانت الهيئة الإعلامية في وادي بردى قد نشرت [مقطع فيديو](#) يوم الخميس 22 كانون الأول/ديسمبر 2016 يظهر احتراق بعض المنازل بسبب قصفها بمواد قال نشطاء أنها مواد حارقة (قال عنها نشطاء محليون أنها مادة [النايلام الحارقة](#)). وانتهى ذلك اليوم بسقوط عشرات البراميل المتفجرة على قرى وبلدات الوادي.

بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، تعرضت محطة المياه (نبع الفيحة) لغارات جوية، دمرت أجزاء رئيسية من محطة المياه، تزامن ذلك مع منع الحكومة السورية بوصول مياه الشرب إلى أكثر من 5 ملايين شخص في دمشق وريفها، متذرعاً بتسميم مياه النبع من قبل المجموعات المسلحة المسيطرة (وهو ما نفته لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا لاحقاً).

■ **استنتاجات لجنة التحقيق المستقلة التابعة لمجلس حقوق الانسان الخاصة بسورية حول قصف مبنى عين الفيحة وقطع المياه.**

بتاريخ 10 آذار/مارس 2017، نشرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا، [تقريرها](#) رقم (A/HRC/34/CRP.3)، والذي تحدث فيه عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سوريا، أشارت فيه إلى أنها قد تحققت من "ادعاءات الحكومة السورية حول حادثة تلوث مياه نبع الفيحة بشكل عمدي من قبل القوات المعارضة" وتوصلت الى استنتاج أول مفاده؛ (1) لا توجد تقارير عن وقوع إصابات لأشخاص كانوا يعانون من أي أعراض التلوث بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، أو قبل هذا التاريخ ولا توجد أي مؤشرات أخرى دلت على أن المياه كانت ملوثة قبل هذا التاريخ، وأضافت اللجنة أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من سكان وادي بردى استخدموا المياه حتى يوم قصف المحطة بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر، ولم تظهر على أي شخص أي أعراض للتلوث.

كما ذكرت اللجنة أن عدد من السكان المحليين الذين تمت مقابلتهم بمن فيهم شاهد من سكان وادي بردى توجه إلى النبع بعد القصف، وقال في روايته أن شظايا القصف الجوي ألحقت أضراراً بمخزون الوقود والكلور، مما أدى إلى تلوث المياه. وعليه ما يمكن (2) استنتاجه أن المياه لم تتلوث عمداً من قبل أي من طرفي النزاع. مضيئة (أي اللجنة) أن المعلومات التي فحصتها اللجنة تؤكد بأن قصف نبع الفيحة قد نفذته القوات الجوية السورية، وذلك بعد مراجعة مقاطع الفيديو الخاصة بالهجوم وصور الأسلحة المستخدمة والأضرار التي لحقت بالمنشأة، وكذلك صور الأقمار الصناعية قبل وبعد الضربة، واستنتج أن الضرر قد نجم عن غارتين جويتين على الأقل. وهو ما يرقى إلى كونه جريمة حرب.

■ تأكل المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة السورية مع استمرار العملية العسكرية:

انحصرت المعارك العسكرية بعد بدء الهجوم العسكري الشامل على المنطقة بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2016/ في عدّة مناطق محددة منها: بسيمة وعين الفيحة وإفره، وذلك بعد موافقة باقي القرى على هدن "فردية" مع القوات الحكومية، والتي لم تشفع لها بمنع الانتهاكات بحقهم، ففي تاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2017، وبحسب وكالة [رويترز](#) نقلًا عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، فقد قتل 9 أشخاص وأصيب 20 آخرين، في قصف نفّذته القوات الحكومية السورية في قرية "دير قانون"، لتجمّع من النازحين الداخلين في إحدى "صالات الأفراح" في المنطقة، كانت قد تمّ تحويلها لمركز إيواء. في خرق فاضح لقوانين الحرب والقانون الإنساني الدولي.

سبق الاتفاق النهائي، توقيع بعض القرى وبشكل مفرد، على "اتفاقات مصالحة/استسلام" مع القوات النظامية السورية نصّت على تسوية أوضاع "المطلوبين" من وجهة نظر الحكومة، عبر إجراء "مصالحات" وتسليم الأسلحة ورفع علم الحكومة السورية فوق الدوائر والمباني الرسمية الحكومية. وهو ما مهدّ للقوات السورية بالتقدم نحو عين الفيحة والسيطرة عليها وعلى باقي المناطق الأخرى. بعد انسحاب الفصائل المعارضة والتقدم العسكري الذي أحرزته القوات المهاجمة.

■ هجمات بذخائر محملة بمادة الكلور:

تزامناً مع العمليات العسكرية في وادي بردى، وثقت منظمات حقوقية دولية استخدام القوات الحكومية السورية لمادة الكلور كسلاح في ثلاث هجمات على الأقل في يومي 8 و 9 كانون الثاني/يناير 2017. بينما لم تُعرف الآلية التي تمّ فيها استخدام المادة.

وبحسب هيومن رايتس وتش في [تقرير](#) صدر لها بتاريخ 1 أيار/مايو 2017، واستناداً إلى شهادة ثلاث سكان محليين من بينهم ممرض، فقد أصيب العشرات من الأشخاص بعد تعرضهم لمادة الكلور، وقد قدم الشهود الثلاثة روايات مختلفة عن موعد وقوع الهجمات في 8 و 9 كانون الثاني/يناير: حيث قال أحدهم إن الهجوم الأول وقع صباح 8 يناير/كانون الثاني، وقال آخر إن الحادث وقع بعد الظهر. غير أن الشهود الثلاثة قالوا إنهم شمّوا رائحة كلور ووصفوا علامات وعوارض سريرية تتفق مع التعرض لغاز الكلور.

■ السيطرة على وادي بردى والاتفاق النهائي:

بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2017، تمّ التوصل إلى اتفاق بين الحكومة السورية والمجموعات المعارضة في وادي بردى في ريف دمشق، بعد اجتماع وفود من الطرفين بدون وساطات محلية أو دولية. سبق ذلك اغتيال أحد أبرز وجوه وادي بردى، اللواء المتقاعد "أحمد الغضبان". وفي هذا السياق قال رئيس المجلس المحلي في وادي بردى ومندوب السكان المدنيين في المفاوضات السيد "سام نصر الله"، لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة¹ حول تلك الجلسات ما يلي:

"انطلقت مفاوضات مكثفة مع قوات الحكومة السورية قبيل الحملة العسكرية على الوادي وذلك بناءً على طلب من قوات النظامية وعلى وجه الخصوص الجهات التي تسلمت ملف وادي بردى ممثلة بمكتب رئيس الجمهورية ومكتب الأمن الوطني برئاسة اللواء علي مملوك وتدخل مباشر من قبل مفتي

¹ تم إجراء اللقاء عبر عبر الانترنت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

الجمهورية السورية آنذاك الشيخ أحمد بدر الدين حسون. وعلى الطرف الآخر في المفاوضات، جلست لجنة مفاوضة مشتركة تضم ممثلي عن أهالي قرى وادي بردى موزعة بين مدنيين وعسكريين."

وأضاف "نصر الله" العضو المفاوض في روايته عن مسار الأحداث العسكرية التي رافقت عملية التفاوض في أيامها الأولى، ما يلي:

"لم يصل الطرفان إلى نقاط اتفاق في مستهل المفاوضات، فاستمرت الحملة العسكرية للقوات الحكومية على المنطقة والتي كانت قد بدأت بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2016، التي بدأها النظام بعدة غارات بواسطة الصواريخ والبراميل المتفجرة بعدة ساعات .. واستمرت الغارات حتى خروجنا من المنطقة في شهر كانون الثاني/يناير 2017."

وأكمل الأستاذ "نصر الله" سرده شهادته بالقول:

"في الأيام الأولى لانعقاد جلسات التفاوض، دارت بعض الجولات التفاوضية بين جهات تمثل قوات الحكومة السورية ووفود عدة؛ كان أهمها الوفد الذي دخل قرية عين الفيحة برئاسة معاون محافظ ريف دمشق وعدد من مسؤولي ووجهاء المنطقة، علما أني قدت تلك المفاوضات كممثل لأهالي المنطقة إلى جانب اللواء المتقاعد أحمد الغضبان كممثل عن عين الفيحة وبصفة وسيط."

وأردف قائلا:

"طالب وفد أهالي المنطقة من وفد الحكومة السورية وقف إطلاق نار مؤقت لتسهيل حركة الناس بين قرى الوادي ولتمكين أعضاء الوفد التفاوضي من عقد الاجتماعات، لكن القوات الحكومية النظامية رفضت كل مطالب اللجنة الممثلة لأهالي وادي بردى، وأصررت على الحسم العسكري وتهجير الأهالي، وقامت باستهداف موكب الوفد الممثل للحكومة السورية بشكل مباشر، مما أدى إلى احتراق عدة سيارات تابعة للموكب منها؛ سيارة معاون المحافظ وسيارات أخرى تابعة لطوارئ الكهرباء والماء، حيث كانت قد رافقت الموكب لإصلاح الأضرار التي لحقت بنبع عين الفيحة جراء القصف بغية إعادة ضخ المياه نحو العاصمة دمشق."

كما أكمل السيد "سالم" في شهادته لـ"سوريون" عن حيثيات اغتيال المفاوض "أحمد الغضبان" وتوقف المفاوضات إثر ذلك بشكل نهائي، مع ارتفاع حدة عمليات التصعيد العسكري من قبل القوات السورية حتى توقيع الاتفاق النهائي، قائلا:

"قام اللواء أحمد الغضبان ومبادرة من القصر الجمهوري بلعب دور في إدخال عناصر من حفظ النظام إلى حرم النبع لمحاولة التوصل إلى وقف إطلاق نار وتثبيتته، ومن ثمّ الشروع بمفاوضات جديدة على مصير المنطقة، ولكن قام العميد "قيس فروة" وهو ضابط أمن الحرس الجمهوري ومسؤول الحملة العسكرية على المنطقة برفض المبادرة الأخيرة، وقام باغتيال اللواء أحمد الغضبان على حاجز رأس العامود في دير قانون مع وجود شهود على حادثة الاغتيال.. بالإضافة الى ذلك، كان من المفروض أن تضم الاتفاق الأخير ضمانات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة بدمشق لإعادة اعمار المنطقة وعودة أهالي قرى بسيمة وعين الفيحة لقراهم."

وتابع السيد "نصر الله" في روايته عن الدور الذي لعبه العميد في الحرس الجمهوري "قيس فروة" في توقف المفاوضات والإصرار على تهجير السكان من بيوتهم بعد مقتل اللواء الغضبان، قائلاً:

"بسبب اغتيال اللواء الغضبان المفاوضات، توقفت المبادرة فوراً، وأصرّ العميد قيس فروة قائد الحملة على استمرار العملية العسكرية على وادي بردى ورفض أي مبادرة أخرى مقدمة من قبل وفد الأهالي. وأكمل العميد فروة بحملته وقام بتدمير ممنهج للمنازل واستهداف تجمعات المدنيين لإجبار الناس والمقاتلين على الاستسلام الغير مشروط مع الضغط لتهجير الأهالي إلى الشمال السوري بدون ضمانات دولية أو محلية، ومع خسارة المعارضة منطقة حرم نبع الفيحة تمّ الوصول الى الاتفاق النهائي" الاستسلام" والذي نص على تسليم النبع بشكل كامل مقابل الخروج الآمن للناس والمقاتلين نحو إدلب ودخول قوات الحكومية."

■ بنود الاتفاق:

بحسب إحدى الوثائق المنشورة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فقد تمّ توقيع اتفاق بين الحكومة السورية والمجموعات التي أسمتها الوثيقة "من غير الدولة"، بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2017، وقد أفضى الاتفاق إلى سيطرة الحكومة السورية بشكل كامل على منطقتي وادي بردى، وفي الوقت الذي سمح فيه للمدنيين الراغبين بالبقاء بالمنطقة بشرط إجراء مصالحة (بحسب الباحث لدى سوريون)، خير المقاتلون على: (1) إلقاء أسلحتهم وتسوية أوضاعهم الأمنية، أو (2) الانتقال إلى محافظة إدلب الشمالية. بالمحصلة، نتج عن هذا الاتفاق مغادرة 2100 مقاتل (بالإضافة إلى أفراد أسرهم) و70 مصاباً. نصّ الاتفاق أيضاً إلى دخول ورشات صيانة إلى منشأة المياه من أجل إعادة تأهيلها.

وبحسب إحصائيات سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فقد غادر ما مجمله 4800 من منطقة وادي بردى باتجاه الشمال السوري (مقاتلين ومدنيين)، فيما بقي حوالي 45000 شخص في المنطقة (تحديداً في مناطق دير قانون وباقي قرى الوادي ما عدا بسيمة وإفره وهريرة وعين الفيحة). علماً أنّ المنطقة كانت تحضن نازحين داخليين من مناطق أخرى، وهو ما جعل مجموع عدد سكان المنطقة يرتفع إلى حوالي 70 ألف شخص في أعوام 2014 و2015 و2016 (أي قبل العملية العسكرية الشاملة).

في نهاية عام 2020 وبداية عام 2021، سمح لعدد من أهالي منطقة بسيمة و عين الخضراء (الخضرة) بالعودة إلى بيوتهم لفترة قصيرة بشرط الحصول على "الموافقة الأمنية" التي كان يتم منحها من قبل "الحرس الجمهوري" التابعة للجيش النظامي السوري، ولكن عزف غالبية أهل تلك المنطقة عن العودة لقراهم بسبب عمليات الدمار الواسعة التي طالت المنطقة وانعدام البنية التحتية، إضافة إلى عمليات النهب التي طالت معظم المنازل من قبل القوات السورية.

حالياً، يشكل نازحو منطقتي بسيمة وعين الفيحة، النسبة الغالبة من نازحي وادي بردى الباقين خارج مناطقهم، وينتشرون بشكل أساسي في باقي مناطق وادي بردى منها (أشرفية الوادي وجديدة الوادي ودير قانون وكفير الزيت ودير مقرن)، فيما ينتشر بضعة آلاف في محافظات الشمال السوري وتحديداً في إدلب المدينة وباقي المناطق الحدودية مع تركيا.

3. عمليات النهب التي طالت منازل السكان عقب سيطرة القوات السورية على وادي

بردى:

عقب سيطرة القوات الحكومة والمليشيات المساندة لها على منطقة وادي بردى والقرى المحيطة بها، شهدت المنطقة عمليات نهب وسلب واسعة، طالت المئات من المنازل والبيوت التي اضطر أصحابها للنزوح داخلياً إلى مناطق قريبة، أو ممكن انتقلوا إلى المحافظات السورية الشمالية (إدلب على وجه الخصوص). وقد تركزت عمليات النهب والسلب تلك في ثلاث مناطق أساسية هي: عين الفيجية وبسيمة وعين الخضراء. وهي المناطق التي فرغت من السكان بشكل كامل بسبب كثافة العمليات العسكرية ونزوحهم إلى مناطق أخرى.

وبحسب الباحث الميداني لدى "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" فقد تورطت القوات السورية وخاصة "الحرس الجمهوري" و"الفرقة الرابعة" والمجموعات المسلحة التي رافقتها بعمليات النهب تلك، وطالت أثاث المنازل ولم تستثن حتى النوافذ والأبواب.

تتفق شهادة الباحث الميداني لدى "سوريون" مع [روايات أخرى](#) من أهالي المنطقة وثقوا عمليات نهب وتخريب ممتلكات من قبل القوات الحكومية السورية بعد سيطرتها على المنطقة.

"رائد عبد القادر"، هو اسم مستعار لأحد قاطني قرية بسيمة، ممن بقي في المنطقة، تحدّث للباحث الميداني لدى "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في شهادته حول عمليات السرقة لأملك الناس وأرزاقها من قبل القوات النظامية، قال ما يلي:

"رافق دخول قوات الحكومة السورية إلى قرية بسيمة ومنطقة عين الخضراء التابعة لها، عمليات (تعفيش) ونهب منازل ومحال تجارية عديدة. وقد بدأت تلك العمليات عقب السيطرة المباشرة على تلك المناطق، ولم تسلم المطاعم والمقاهي وكذلك بعض المؤسسات الخدمية مثل مقسم الهاتف في عين الفيجة من النهب (...). وقد شاهدنا أعمدة دخان لعمليات صهر مادة النحاس التي تمّ سرقها وصهرها .. وكان الدخان ظاهراً لأهالي باقي القرى المجاورة كدير مقرن وأشرفية الوادي (...). لقد استمرت عمليات النهب تلك حتى شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2017".

وأضاف الشاهد:

"شاركت قوات من الجيش النظامي السوري، وخاصة "الحرس الجمهوري" في عمليات النهب تلك، كما شاركت مليشيات محلية موالية لها مثل "قوات الدفاع الوطني" وقوات "درع القلمون" في عمليات السرقة المختلفة والاعتداء على ممتلكات الناس مثل "التحريق"، وهو إحراق المطابخ والحمامات لفصل السيراميك والرخام عن الجدران بحيث تكون القطعة منها سليمة يمكن بيعها على أنها جديدة (...). وأيضاً شاركت تلك القوات في عمليات "التفحيم" أو "التحريق" وهي عملية قطع الأشجار وحرقها لبيعها فحماً ... علماً أن القوات الحكومية في عين الفيجة وبسيمة وعين الخضراء قامت بقطع العديد من الأشجار عبر إعطاء تعهد القطع لأحد تجار الأخشاب من منطقة مجاورة."

4. عمليات التدمير التي طالت مناطق في وادي بردى بعد العام 2016

خبير التحقق الرقمي لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قام بإجراء تحقيقى منفصل استناداً إلى المصادر المفتوحة حول عمليات النهب ولاحقاً التدمير الذي طال مناطق وادي بردى، في أعوام 2015 حتى عام 2021، وخاصة عين الفيحة (محطة المياه الرئيسية) وبسيمة وعين الخضراء وخلص إلى النتائج التالية:

- أظهرت صور الأقمار الاصطناعية بعد ربطها بالصور الأرضية عمليات تدمير واسعة تعرّضت لها المناطق المحيطة بمحطة المياه (نبح الفيحة):



صورة رقم (2) - صورة نشرت بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، أثناء زيارة مجموعة من أهالي عين الفيحة المنطقة، برفقة عناصر من الحرس الجمهوري (الجيش النظامي السوري) لمدة ساعتين فقط. (المصدر صفحة عين الفيحة)



صورة رقم (3) - ربط صورة الأقمار الاصطناعية (مأخوذة بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2016) مع الصورة الأرضية السابقة.



صورة رقم (4) - ربط صورة الأقمار الاصطناعية (مأخوذة بتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020) مع الصورة الأرضية السابقة.



صورة رقم (5) - صورة نشرت بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، أثناء زيارة مجموعة من أهالي عين الفيحة المنطقة، برفقة عناصر من الحرس الجمهوري (الجيش النظامي السوري) لمدة ساعتين فقط. (المصدر صفحة: عين الفيحة).



صورة رقم (6) - ربط صورة الأقمار الاصطناعية (مأخوذة بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2016) مع الصورة الأرضية السابقة.



صورة رقم (7) - ربط صورة الأقمار الاصطناعية (مأخوذة بتاريخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020) مع الصورة الأرضية السابقة.



صورة رقم (8) - صور مأخوذة بواسطة الأقمار الاصطناعية تُظهر آثار عمليات التجريف التي قامت بها السلطات السورية في منطقة عين الفيحة عقب الاستيلاء عليها خلال شهر كانون الثاني/يناير 2017.



صورة رقم (9) - صورة تُظهر عمليات قطع الأشجار في منطقة عين الخضرا بالقرب من منطقة عين الفيحة في وادي بردى.



صورة رقم (10) - صورة تُظهر عمليات قطع الأشجار وآثار الدمار في منطقة عين الخضرا بالقرب من منطقة عين الفيحة في وادي بردى.

5. "موافقات أمنية" منعت سكان مناطق عين الفيحة وبسيمة وعين الخضرا من العودة لمنازلهم:

لم تحدث عمليات نزوح كبيرة في منطقة وادي بردى إلا من خمس قرى أساسية وهي (عين الفيحة وعين الخضرا وبسيمة وإفره وهريرة)، فيما بقي معظم سكان قرى (دير مقرن ودير وقانون وكفير الزيت وسوق وادي بردى وكفر العواميد وبرهليا والحسينية) في مناطقهم، ولم تحدث عمليات نزوح فيها مثل باقي المناطق.

بعد انتهاء العمليات العسكرية في المنطقة، وخلال شهر حزيران/يونيو 2017، سمحت السلطات السورية لأهالي قرى "إفره وهريرة" بالعودة إلى منازلهم، فيما بقي أصحاب قرى (عين الفيحة وبسيمة وعين الخضرا) ممنوعين من العودة.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2020 (أي بعد أربع سنوات من العمليات العسكرية وسيطرة القوات السورية على مناطق وادي بردى) وبحسب مصادر "سوريون"، فقد أوعز "الحرس الجمهوري" إلى "مجلس بلدية جديدة الوادي" بالإعلان عن إمكانية عودة السكان لرؤية منازلهم في مناطق "بسيمة وعين الخضرا" باستثناء عين الفيحة، بعد أن يقوموا بتسجيل أسمائهم في حاجز عسكري اسمه "حاجز الرمال"، وهو الحاجز الذي يتم إدارته من قبل المكتب الأمني في الحرس الجمهوري. ويحصلوا على "الموافقة الأمنية".

■ بنود "اتفاقية التسوية" غير معمول بها.

بعد الزيارة الأولى للأهالي إلى مناطق "بسيمة وعين الخضرا" ولمدة ساعتين، حصل الكثير من السكان الذين بقوا في المنطقة (دمشق وريفها) على موافقات أمنية في الأسابيع والأشهر اللاحقة، تتيح لهم ترميم منازلهم المدمرة والعودة للسكن فيها. ولكن وفي المقابل، تم استثناء عشرات العائلات من هذه الموافقة.

أحد أهالي قرية "بسيمة"، ممن فشل في الحصول على "الموافقة الأمنية" قال في شهادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا السياق ما يلي:

"عندما أعلنت القوات الحكومية بالسماح لأهالي قرية بسيمة بالعودة لرؤية بيوتهم وأراضيهم، قمت بتقديم طلب إلى مكتب أمن الحرس الجمهوري والمعروف باسم (حاجز الرمال). ولكن طلبي قوبل بالرفض وتعرضت إلى إهانات من قبل عناصر الحاجز، ولولا تدخل بعض الوجهاء الموجودين مع بعض العناصر في تلك الأثناء، لتم اعتقالني بحجة إن إخوتي موجودين في محافظة إدلب."

وأضاف أيضاً الشاهد في معرض سرده روايته عن عرقلة وصوله إلى ممتلكاته، بالقول:

"مُنع، أنا وزوجتي وأبنائي من الدخول إلى أراضي الزراعية، قبل أن يخبرني أحد الجيران بأن عناصر تابعة للقوات الحكومية كانت قد اتخذت من أراضي بمنطقة وادي بسيمة كمقر عسكري لها، علماً بأنني ومازلت أعيش حياة تشرذم في مناطق ريف دمشق منذ أربع سنوات، وأنني أحاول السفر إلى خارج سوريا هرباً من القتل والاعتقال بعد وصول عدد من التهديدات لي. بالإضافة أن القوات الحكومية المتمركزة في أراضي أقدمت على قطع الأشجار في ممتلكاتي الزراعية كنوع من أنواع العقاب على خلفية مواقف إخوتي من الحكومة السورية."

كما استطاع الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، من توثيق شهادة شخص آخر، وهو أيضاً من سكان "بسيمة" ويقطن حالياً في قرية أخرى في وادي بردى، وقد منع هو الآخر من العودة إلى منزله، فيقول:

"مع بدء سريان اتفاق التسوية وخروج قوافل التهجير باتجاه إدلب، ذهب أحد أبنائي في تلك الحافلات، إلا أنني رفضت مرافقتهم وأقمت بشكل مؤقت في إحدى قرى وادي بردى على أمل العودة إلى منزلي في قرية عين الفيحة، لكن قامت قوات الحكومة السورية قامت بمنعنا من العودة إلى القرية خلافاً لنصوص الاتفاق، و للعود بالعودة الآمنة لبيوتنا أثناء إجراء اتفاق التسوية."

وأضاف الشاهد في سرده قائلاً:

" قامت القوات الحكومية النظامية باعتقالي عند أحد حواجز العاصمة دمشق بالرغم من إتمامي لإجراءات اتفاقية التسوية لمدة ستة أشهر. ولكنني خرجت من السجن بعد أن دفعت عائلتي مبلغ مالي كبير لأحد المحامين ليقوم بإخراجي، علماً أن التهمة المنسوبة إلي هي أنني تواصلت مع الخارجين إلى إدلب، بعد ذلك قمت بعدة محاولات للحصول على الموافقة والدخول إلى منزلي وقريتي ولكن تم منعي وتهديدي بالاعتقال مرة أخرى من قبل حاجز الحرس الجمهوري الموجود في مدخل وادي بردى من جهة أشرفية الوادي، بالإضافة أن اتفاق التسوية الخاص بي لم يتم قبوله حتى أقوم بتسليم البندقية التي بحوزتي، علماً أنني لم أكن الوحيد فالقوات الحكومية رفضت طلبات العديد من الأشخاص للدخول إلى قرية بسيمة وعين الخضراء."

■ عرقلة وصول الناس لممتلكاتها الخاصة لأسباب استثمارية:

تعتبر منطقة وادي بردى، إحدى المناطق السياحية والقادرة على جذب الاستثمارات المختلفة، فقد كانت مقصداً للاصطياف للكثير من سكان العاصمة السورية دمشق، بالإضافة لكونها وجهة لآلاف السياح الأجانب الآخرين، وهو ما دفع بالسلطات السورية بعد سيطرتها العسكرية على المنطقة على استملاك العديد من المناطق، منها

بشكل خاص في منطقة عين الفيحة وعين الخضراء ودمرت مطاعم بواسطة جرافات بينما فجرت أخرى بواسطة العبوات والألغام المتفجرة، بحجة أنها أصبحت مستملكة رغبة في توسيع منطقة "حرم النبع" و"حرم نهر بردى".
روى الباحث الميداني لدى سوريون، نقلاً عن أحد أصحاب المطاعم المدمرة في عين الفيحة بالقول:

"قامت السلطات السورية بهدم المطاعم والمقاهي المتمركزة في عين الفيحة وعين الخضراء والتي كانت مصدر رزق لكثيرين من سكان المنطقة، علاوة على ذلك تم مصادرة الأراضي الزراعية المملوكة للأهالي ومنع أصحابها من الوصول إليها بحجة أنها أصبحت مناطق عسكرية مغلقة، بالإضافة إلى قطع جميع الأشجار الموجودة في المنطقة." وتابع شهادته بالقول:

"تسعى الحكومة السورية للقضاء على الحياة الاقتصادية لسكان المنطقة والتضييق المستمر على النشاط التجاري للسكان المحليين علماً أنه في وقت سابق حاولت الترويج لفكرة إقامة مشاريع سياحية ولكن حسب ما رصدناه توقفت حالياً كل هذه الخطط الاستثمارية بسبب التنافس الشرس بين رجال اعمال مقربين من الحكومة السورية على استثمار السياحة بالمنطقة."

■ "منطقة غير قابلة للسكن" ذريعة أخرى لمنع سكان من العودة:

تحت ذريعة منازل آيلة للسقوط، بسبب تضررها عقب العملية العسكرية، منع جزء آخر من سكان منطقة عين الفيحة من العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم. قال أحد المحامين من أهل المنطقة، لـ"سوريون" حول تلك المعوقات التي منعتهم من العودة ما يلي:

"بعد مضي حوالي خمس سنوات من اتفاق التهجير، ماتزال الحكومة السورية تمنع جميع أهالي عين الفيحة من العودة إليها لغاية يومنا هذا، متذرعة بالعديد من الحجج، منها على سبيل المثال أن المنطقة مدمرة وغير صالحة للسكن بسبب الركام والدمار الناتج عن المعارك، بالإضافة إلى وجود عبوات ناسفة، كما ادعت القوات النظامية أنها تريد إزالة الركام والبدء بتجهيز البنى التحتية الضرورية لخدمة هذه المناطق بغية تأمين "عودة آمنة للنازحين" أصحابها والقيام بصيانة البيوت، علماً أن بعض أملاك الناس تم الاستيلاء عليها بموجب القانون رقم 1 لعام 2018، بالإضافة إلى أن الحكومة السورية تقصدت تدمير بلدة عين الفيحة من أجل طرد سكانها والسماح بالتغلغل الإيراني وميليشيا حزب الله في هذه المناطق."

6. "السكن البديل" شرعنة الاستيلاء على ممتلكات السكان:

بتاريخ 17 آب/أغسطس 2020، نشرت وكالة سانا الرسمية وعبر [موقعها الرسمي](#) خبراً تحت عنوان: "إبرام عقد لإعداد المخططات التنظيمية لإحداث ضاحية وادي بردى" أشارت فيه إلى أنه تمت الموافقة على إحداث "ضاحية وادي بردى" ضمن المنطقة الزراعية الواقعة ما بين عين الفيحة وبسيمة، ولإنجاز هذا المشروع تم إبرام عقد بقيمة 450 مليون ليرة مع الشركة العامة للدراسات الهندسية لإعداد المخططات التفصيلية والتنظيمية والتنفيذية.

جاء هذا القرار، وبحسب السلطات السورية، من أجل إسكان الأشخاص الذي تمّت مصادرة (استملاك) ممتلكاتهم في عمليات الاستيلاء في مناطق عين الفيحة.

وقد قال مدير دعم القرار والتخطيط الإقليمي في محافظة ريف دمشق المهندس "عبد الرزاق ضميرية" أن الضاحية السكنية تعتبر كسكن بديل لمالكي الأراضي والعقارات الذين تضررت بيوتهم في منطقة وادي بردى، على شرط ان تكون غير متاخمة/قريبة لحرم النبع المباشر ودون انتهاكات ملكيات الناس أو الاقتطاع منها.

كما لفت "ضميرية" أن المنطقة تعتبر مركز جذب سياحي فريد وتحقق قيمة اقتصادية مضافة لوادي بردى وتقدر مساحة الضاحية بنحو 50 هكتاراً، مبيناً أن كل مواطن ازيل منزله الذي دمر نتيجة "الإرهاب" ضمن المنطقة المذكورة سيخصص له منزل ضمنها.

لاقى قرار السكن البديل رفضاً شعبياً من السكان المحليين، لعدة أسباب منها: (1) كونها منطقة بعيدة. و(2) غير مخدمة. والأهم (3) بحسب الأهالي، هي رغبتهم بعدم التنازل عن مكان سكنهم الأصلية.

يروى أحد المحامين في شهادته حول فكرة السكن البديل قائلاً:

"بعد سيطرة الحكومة السورية على المنطقة وتهجير الناس من بيوتها .. مُنع الأهالي من العودة. علماً أن مسؤولي الحكومة السورية (منهم محافظ ريف دمشق السابق علاء إبراهيم) بدأوا في شهر آب/أغسطس عام 2020، بالحديث عن فكرة (السكن البديل) وقال إبراهيم بأن اللجنة الاقتصادية في الحكومة السورية صادقت على عقد إحداث ضاحية سكنية باسم "ضاحية بردى" في منطقة بسيمة بريف دمشق. علماً أنها أراضي زراعية تقع بين قريتي بسيمة وعين الفيحة مملوكة في غالبيتها لأهالي قرية بسيمة. علاوة على ذلك، وبحسب بيان نشرته "رئاسة الوزراء السورية" على موقعها الرسمي فإن اللجنة الاقتصادية الحكومية وافقت على تصديق العقد المبرم بين محافظة ريف دمشق والشركة العامة للدراسات الهندسية، لإعداد الدراسات التنظيمية والتفصيلية والتنفيذية لضاحية وادي بردى في منطقة بسيمة."

■ مصادرة ممتلكات السكان وفق قوانين سابقة لم يتم تعويضهم عنها:

في عام 1989، أصدرت الحكومة السورية القانون رقم (10)، والذي نصّ على حماية منطقة نبع وادي بردى، ومنع حفر الآبار وإنشاء أي محطات وقود حول حرم النبع المباشر، أو إقامة أي مكبات قمامة داخل الحرم. وبموجب ذلك القانون استمكنت الدولة عقارات ومنازل من مالكيها المحليين وهدمها بالكامل ضمن مخطط توسيع حرم النبع، دون تعويض عادل للبعض وعدم تعويض البعض الآخر إطلافاً، في إجراء مخالف للمادة الـ15 من الدستور السوري الذي كان نافذاً آنذاك ([دستور عام 1973](#))، والذي أكدّ صيانة الملكية العامة والخاصة ومنع المصادرة إلاّ بموجب حكم قضائي وتعويض عادل.

قال محامي آخر من سكان عين الفيحة في تصريح لسوريون حول عمليات الاستملاك تلك قائلاً:

"وضعت الحكومة السورية منذ نهاية الثمانينات عدّة من المخططات والإجراءات للاستيلاء على أراضي "عين الفيحة"، ولم تكن الغاية منها حماية مصادر المياه، لأن الحكومة استمكنت الأراضي آنذاك بمبالغ بخسة وفق المرسوم رقم 10 عام 1989، الخاص بحماية حرم النبع المباشر وغير المباشر، وبموجب هذا القانون تم منع البناء والترميم وكافة الأعمال وحتى الرعي فيها.. وأعطيت بمقابل هذه المصادرات تراخيص بناء جمعيات سكنية.. غير أنني أعتقد أنه كان جزءاً من مخطط لتهجير الأهالي إلى منطقة "عدرا" واستملاك "عين الفيحة" بشكل كامل، بحيث يتم مصادرة أملاكهم وتعويضهم بيوت بمنطقة عدرا."

وأكمل قائلاً:

"عبر اصدار قوانين استملاك سابقة هُدمت فيها نصف مساكن أهالي المنطقة فيما عُرِف بالقانون رقم 10 لعام 1989 الذي حدد نطاق حرم عين الفيحة شروطه وتم استملاك الأراضي والمنازل جبراً وقد طال التنفيذ أكثر من حدود الاستملاك المعينة في المرسوم، علماً أن الحكومة السورية آنذاك وعدت السكان بمنازل وتعويضات ولم تنفذ أي من وعودها."

7. الاستيلاء على الممتلكات وفقاً للقانون رقم 1 عام 2018 وآثاره؟

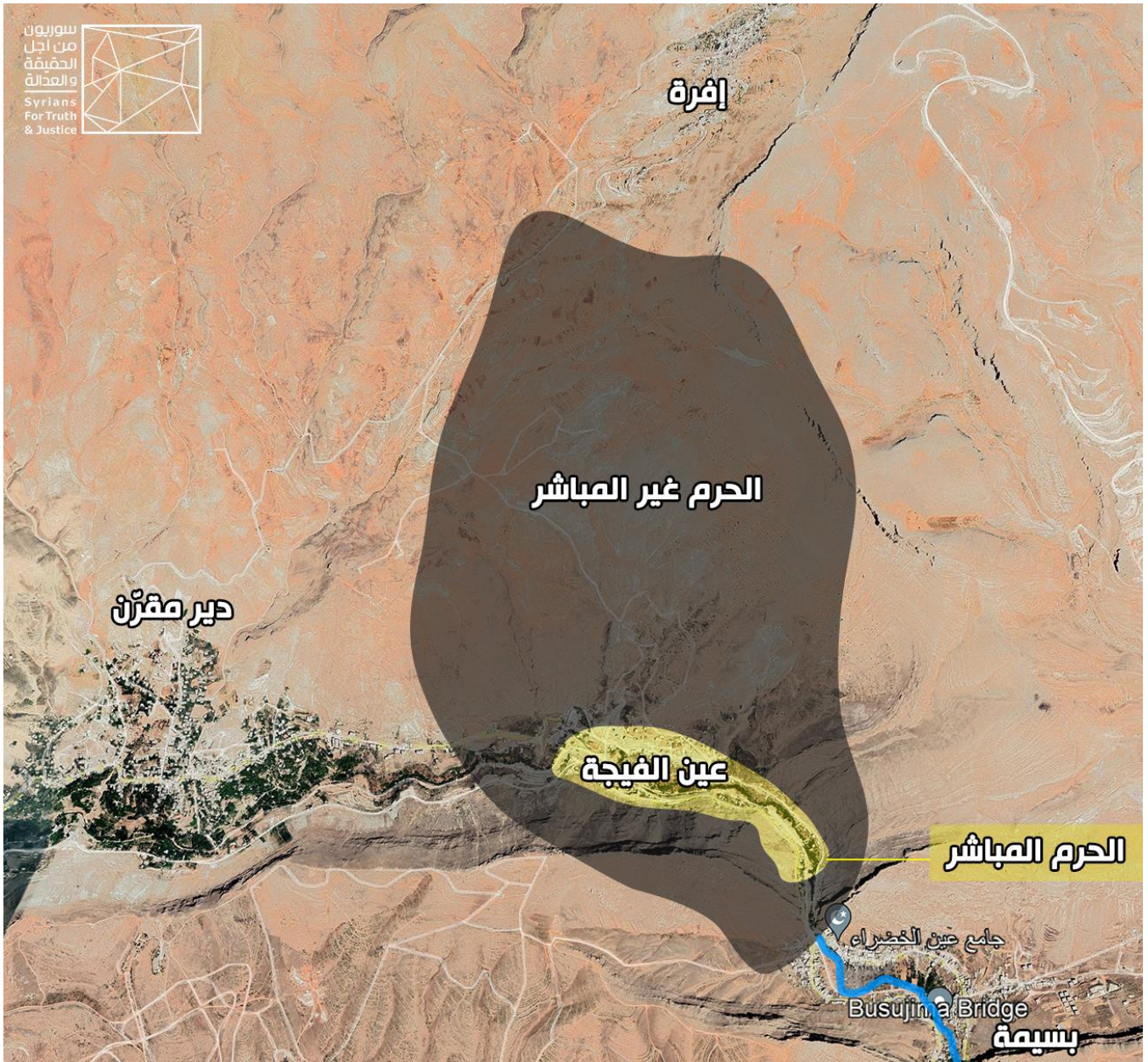
بعد حوالي العام تقريباً على تهجير السكان المحليين من مناطق وادي بردى، وبتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2018، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد [المرسوم](#) الذي حمل رقم القانون 1 لعام 2018، القاضي بإنشاء حرم حول "نبع الفيحة"، أي "استملاك أراضي متاخمة للنبع". كما عدّل المخطط التنظيمي لبلدي الفيحة ودير مقرن بحيث تلغى المناطق السكنية منه الواقعة ضمن الحرم المباشر.

الحرم المباشر: هي الأرض الواقعة حول المصدر المائي التي تتيح الوصول إليه لصيانتته والحفاظ على سلامته ومنع تلوثه وتحدد المسافة بـ10/ متر، لكل طرف من النفق اعتباراً من محور النفق. أما الحرم غير المباشر: فهي الأراضي المحيطة بالحرم المباشر للمصدر المائي التي يمنع فيها القيام بنشاطات محددة لمنع تلوثه واستنزافه، وذلك بمسافة 20/ متر لكل طرف من النفق اعتباراً من محور النفق.

في نفس القانون، وتحديدًا في المادة 4-أ، قال القانون بإنشاء حرمين على طول نفقي جر المياه من نبع الفيحة إلى دمشق حرمين: 1. الحرم المباشر. 2. الحرم غير المباشر.

ب- يحدد عرض الحرم المباشر لنفقي جر المياه بمسافة 10/ متر، لكل طرف من النفق اعتباراً من محور النفق وفقاً للمخطط المرفق المعد من قبل الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية. ج- يحدد عرض الحرم غير المباشر لنفقي جر المياه بمسافة 20/ متر لكل طرف من النفق اعتباراً من محور النفق متضمناً الحرم المباشر.

(من الأهمية بمكان التأكيد على أنّ المسافة المحددة بـ10 أمتار و 20 متراً، هي فقط هي فقط لنفقي جر المياه من الفيحة إلى دمشق، بموجب المادة 4 من المرسوم، وليس المقصود بها (10 و 20 متراً لكل نبع الفيحة). أما المسافة المطلوبة لكامل نبع الفيحة (المصدر المائي) فهي تحدد بموجب المخطط الطبوغرافي الذي لم يصدر بعد بحسب المادة 2 من المرسوم.



صورة رقم (11) - خارطة تم رسمها من قبل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تُظهر منطقة الحرم المباشر وغير المباشر لمحطة مياه نبع الفيحة في وادي بردى.

- تظهر الصورة التالية (الصورة رقم 12) - منطقة عين الفيحة وعمليات التجريف التي أعقبت صدور المرسوم رقم 1 في بداية العام 2018، ويلاحظ أنّ عمليات التجريف عملياً بدأت في النصف الثاني من ذات العام واستمرت في السنوات اللاحقة لصدور القانون:



■ تبعات الاستملاك على الناس وفق القانون 1 عام 2018:

تكمن إحدى إشكاليات القانون رقم 1 عام 2018 في المادة 3 منه، والتي قضت باستملاك أجزاء من الأراضي في الحرم المباشر وفق المخططات المرافقة للقانون (والتي لم تصدر بعد) والنص على تعويض معادل للقيمة الحقيقية للملكية دون الإشارة إلى آلية التعويض وكيفية حسابه مما قد يؤدي إلى فتح باب التعسف من قبل السلطة التنفيذية في استعمال الحق، نظراً للسجل الحافل للسلطات السورية في هذا المجال.

ثم إن المادة الثالثة من القانون ذكرت التعويض دون أن تنص على حق المتضرر والغير مقتنع بمقدار هذا التعويض، في حال تعسف الجهات الإدارية في ذلك، في الطعن بقرارها، كما ولم يتم تحديد آليات الطعن أو التظلم من قرار الاستملاك وتحديد التعويض، ولم تحدد أصلاً المدة المحددة للتظلم، ولا مرجعيته.

مع العلم، أن هنالك بعض السكان المحليين لمنطقة النبع يملكون أراضي وعقارات تقع ضمن نطاق الحرم المباشر المشمول بالاستملاك وبالتالي فإنّ الحديث سوف يدور حول عدة ممتلكات ستكون عرضة للمصادرة ونزعها منهم عنوة.

من ناحية ثانية، نصت المادة 5 من القانون على منع الأهالي من أصحاب الممتلكات الواقعة ضمن الحرم المباشر القيام بعدة نشاطات وهي حفر وردم الابار وإحداث مقالع الأحجار أو الأتربة أو الرمال أو ردم أي حفرة مهما والقيام بأي عمل زراعي أو صناعي أو سياحي أو عمراني. وبالتالي حرمان الناس من حق التصرف بأملكهم الذي كفله [الدستور السوري](#) النافذ لعام 2012، وتحديدًا المادة (15)، وكذلك نصّ المادة 768 من القانون المدني السوري، والتي أكدت بأن "لمالك الشيء وحده، في حدود القانون، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه".

وكما وقد عاقب القانون عاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة قدرها /500.000/ ليرة سورية خمسمائة ألف ليرة سورية كل من يخالف أحكام المادة /5/ من هذا القانون.

وعليه فإن القانون رقم 1 لعام 2018، قد منع وعرقل اصحاب الأملاك من الوصول الى أراضيهم وبيتوهم وجردهم من حق الملكية التي صانها الدستور النافذ عام 2012، في المادة الخامسة عشرة منه حين نصت على أن الملكية الخاصة من جماعية وفردية مصانة والمصادرة العامة في الأموال ممنوعة بحيث لا تنزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة بمرسوم ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون ولا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مبرم.

8. عوائق تمنع المالكين من المطالبة بملكياتهم:

من الملاحظ أن القانون رقم 1 لعام 2018، كغيره من قوانين الاستملاك في سورية يقوم على تفويض السلطة التنفيذية، ممثلة بمحافظة ريف دمشق في متابعة إجراءات الاستملاك ومصادرة الأملاك للناس وفقاً لاعتبارات السلطة التنفيذية دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب الأملاك ورأيهم.

علاوة على ذلك، أن سورية تعيش نزاعاً مسلحاً مدمراً، وهو ما يعني خلق تحديات جديدة للسكان على رأس تلك التحديات عدم وجود السكان بسبب حالة النزوح الداخلي واللجوء والإشكالات الأمنية لبعض السوريين في منطقة وادي بردى والمناطق المحيطة بها.

كما وإحدى نقاط الخطورة هي عدم اعتماد القانون رقم 1 لعام 2018، أي وسيلة التبليغ لأصحاب الأملاك الواقعة ضمن الحرم المباشر أو الغير المباشر، وبالتالي حرمان الناس من معرفة/علم بالإجراءات التي ستطال أملكها، بسبب

نزوح معظم سكان المنطقة الى إدلب داخل سوريا، أو أصبحوا في عداد اللاجئين خارجاً، كما لم يحدد آلية للاعتراض أو التظلم على هذا الاستملاك وبالتالي حرمان الناس من حقها القانوني بالوصول الى العدالة او مراجعة السبل القانونية. وهذا أيضاً، يسلب المتضرر حق التقاضي المنصوص عليه في الدستور السوري (المادة 51)، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الانسان (المواد 8 و 10)، والعهد الدولي لحقوق المدنيين والسياسية لعام 1966 (المادة 14)، وغيرها المواثيق الدولية. وكان من الواجب أن تكون السلطة القضائية هي صاحبة الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي، ولاشك إن الطعن في مقدار التعويض إحداها.

وعلى فرض معرفة المتضررين بواقعة الاستملاك الواردة في القانون المذكور، فإن ظروف الحرب في سورية جعلت الكثير منهم "مطلوبين" لسلطات الأمن السوري بسبب آرائهم أو مواقفهم السياسية، وهو ما سيمنعهم من المجازفة بالمثول أمام المحاكم السورية المختصة.

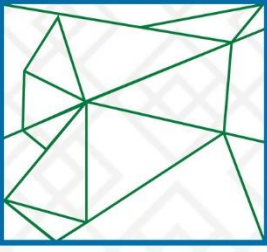
وفي حال افتراض سماع/علم أصحاب الأملاك بالمصادرة أو بالمخطط التنظيمي الجديد، ورجعوا في تثبيت ملكياتهم أو الاعتراض على القرارات، ستظهر لدينا مشكلة القدرة على توكيل شخص ما - قريب - بالنيابة عن أصحاب العقارات.

كما يوجد تحدي "الموافقات الأمنية" على الوكالات، فمن المعروف أن أغلب الموافقات الأمنية للوكالات تحتاج لمدة زمنية تتراوح بين 3 - 6 أشهر للحصول عليها (ذلك على فرض أن الشخص غير ملاحق قضائياً أو أمنياً)، أما في حال كان هناك إشكالات أمنية أو حكم قضائي غيابي- بحق أصحاب الملكيات فمن البديهي أن تأتي الموافقة الأمنية بالرفض وبالتالي حرمان الناس من حقها في الاعتراض أو إثبات الملكية. وعلى فرض إن نية الحكومة السورية "سليمة" في تطبيق هذه المشاريع، وإن التنفيذ سيكون "للمنفعة العامة"، فمن الواجب أيضاً منح تعويض عادل وحقيقي لأصحاب العقارات التي تم الاستيلاء عليها، وتحديد آلية التعويض وطرق الاعتراض.

9. خاتمة:

بناء على ما ذكر؛ فإن الاستمرار بمصادرة ممتلكات السوريين باسم القانون، ولا سيما المهجرين منهم، يعتبر انتهاكاً صارخاً لحق الملكية المنصوص عليه في الدستور السوري والعهد والمواثيق الدولية، ويؤدي أيضاً إلى استمرار عمليات النزوح والهجرة، ويُعقّد عملية السلام المعقدة أصلاً، كون الاستمرار في تطبيق هذا القانون وغيرها من القوانين السالبة لحق الملكية، سيعيق بل قد يمنع وصول الكثير من السوريين إلى عقاراتهم.

وإن افترضنا جدلاً إن الغاية من هذا القانون هو إنشاء حرم حول نبع الفيحة بهدف "منع تلوثه واستنزافه"، كما نص على ذلك هذا القانون، فمن الواجب أن تكون آليات تحديد التعويض الحقيقي لمالكي العقارات المستهدفة متوافقة مع الدستور والقوانين السورية، وعلى درجة عالية من الشفافية، وأن يتم إعلام المالكين بإجراءات الاستملاك بالطرق المقبولة قانوناً، وأن يكون حق التقاضي مصاناً فعلياً للمتضررين من تلك الاجراءات.



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



EDITOR@STJ-SY.ORG



WWW.STJ-SY.ORG



STJ_SYRIA_ENG